

دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية في الجزائر (عينت الدراسة بنك بدر ولاية تيارت وفرع تابع له بدائرة مهدية) *The role of accounting disclosure in enhancing the principles of banking governance in Algeria (Study sample badr bank, Tairt state and mahdia department)*

طارق رقاب

جامعة الجلفة (الجزائر)

مخبر: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.

tariq.reggab@univ-djelfa.dz

رقيق محمد

جامعة الجلفة (الجزائر)

مخبر: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.

Mohamed.reguieg@univ-djelfa.dz

ملخص	معلومات المقال
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في عمليات الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية، وهذا من أجل زيادة الثقة بين المصارف والمستثمرين المحليين والأجانب لجذبهم وتشجيع الاستثمار في بيئة تتميز بالشفافية والنزاهة واحترام التشريعات الدولية مما يؤدي إلى تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية في الجزائر وتفعيلها، وفي هذا الصدد قد تم إجراء استبيان لعينة من البنوك المحلية استهدفا فيها مختلف الفاعلين وهذا من أجل تحديد مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في عمليات الإفصاح، وقدرتها على تعزيز الثقة بين المصارف والمستثمرين وهذا ما يساعد على تعزيز الحوكمة المصرفية الفعالة في المصارف الجزائرية.	تاريخ الارسال: 2025/ 11/20 تاريخ القبول: 2026/07/16 الكلمات المفتاحية: ✓ الإفصاح المحاسبي، ✓ معايير المحاسبة الدولية ✓ الحوكمة المصرفية، - البنوك، المستثمرين
Abstract :	Article info
This study aims to determine the extent to which International Accounting Standards are applied in the accounting disclosure processes in Algerian banks. This is in order to increase trust between local and foreign investors and banks, to attract and encourage investment in an environment characterized by transparency, integrity, and compliance with international regulations, leading to the enhancement and activation of banking governance principles in Algeria. In this regard, a survey was conducted targeting a sample of local banks, involving various stakeholders, to assess the extent of application of International Accounting Standards in disclosure processes and their ability to enhance trust between banks and investors. This will help strengthen effective banking governance in Algerian banks.	Received 20/ 11/ 2025 Accepted 16/07/2026 Keywords: ✓ Accounting disclosure. ✓ International Accounting Standards ✓ Banking Governance, Banks, and Investors

. مقدمة:

تعتبر البنوك العصب الحسي لأي منظومة اقتصادية كانت في العالم، فهي الممول الرئيسي للمشاريع الإستثمارية وأداة التي يستند عليها في مختلف ظروف والفترات التي يمر بها الوضع الاقتصادي والتي تظهر من خلال تطبيقات مختلف السياسات النقدية والمالية للحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وفي ظل التطورات التي مرى بها أغلبية الأنظمة المصرفية من الفساد المالي الإداري في منتصف الثمانينات من القرن الماضي من أزمة الديون التي عصفت ببعض دول جنوب شرق آسيا، وإفلاس بعض شركات العالمية الأمريكية منها enron وهذا يعود إلى اللامصداقية والغموض في الإفصاح على القوائم المالية، مما وسعى ثغرة الثقة بين مجلس الإدارة داخل هذه البنوك والمستثمرين فيه، ومن هنا جاءت ضرورة إرساء مبادئ الحوكمة لبعث أنظمة مصرفية تتميز بشفافية والعدالة والمساواة التي تقوي وتزيد من صلابة وملائمة المالية وهذا من خلال تنسيق الجهود بين الدول المؤسسة للحوكمة البنكية وهيئات القائمة عليها وجميع الدول، وإضافتا إلى ذلك كان لابد من توحيد معايير المحاسبة الدولية في عملية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لخلق التقارب بين مختلف الدول وخاصتا التكتلات الاقتصادية وتوحيد أنظمتها المصرفية وبعث بيئة تنافسية عادلة في جذب المستثمرين.

وبناء على التقديرات والتجارب التي مرت بها المصارف العالمية وخبرات المكتسبة تسعى الجزائر إلى بناء منظومة مصرفية تتميز بصلاية المالية ومواجهة مختلف المخاطر المحيطة بها من خلال تبني أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة التي تحمي البنوك وتزيد من ثقتها على مستوى الداخلي وخارجي في كسب ثقة المستثمرين المحليين وحتى الأجانب، وفي هذا الصدد وجب إتباع إفصاح محاسبي لقوائم المالية وفق متطلبات معايير محاسبة الدولية لتسهيل قراءتها وتحليلها ومعرفة مختلف المخاطر محاطة بها، وبتالي زيادة الحظوظ الاستثمارية وخلق تنافسية عادلة بين مختلف المصارف في جذب المستثمرين.

ومن هنا نتضح معالم إشكاليتنا حول: ما مدى قدرة الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية في تعزيز مبادئ الحوكمة وكسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الجزائر؟

1: الفرضيات

وللإجابة عن إشكاليتنا تم صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر الإفصاح المحاسبي على كسب ثقة المستثمرين.
- امتثال البنوك الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية تقوي وتعزز من مكانته وتساهم في جذب المستثمرين.

2: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي لمختلف المعلومات المحاسبية وخاصتا القوائم المالية داخل المصارف الجزائرية، وضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية في عملية الإفصاح من خلال المصداقية والشفافية والعدالة التي تعبر عن الصورة الحقيقية للمصارف الجزائرية، مما ينعكس إيجابا على جذب المستثمرين المحليين والأجانب وكسب ثقتهم، ولتدعيم هذا التوجه يجب إتباع معايير المحاسبة الدولية لتسهيل قراءة القوائم المالية وزيادة جودتها في عمليات الإفصاح.

3: أهمية الدراسة

تتلخص أهمية دراستنا في النقاط التالية:

- 1_ تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في جذب المستثمرين الأجانب في إقامة شراكة حقيقية مع هذه البنوك.

2_ ضرورة تحسين جودة التقارير المالية وذلك بتباعد معايير محاسبة الدولية التي تتسم بالشمولية ودقة مما ينعكس على جودة معلومات المفصح عنها.

3_ تطوير مهنة المحاسبة وتحسين الرقابة والحوكمة من خلال تطبيق معايير الدولية
الإطار النظري للدراسة:

وللتوضيح والإحاطة بإشكالياتنا سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته

ثانياً: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

ثالثاً: أهم المعايير المحاسبة الدولية التي يتبعها البنك في الإفصاح المحاسبي

رابعاً: علاقة الإفصاح المحاسبي بالحوكمة المصرفية

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته

1: مفهوم الإفصاح المحاسبي: يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه الطريقة المثلى التي تنشر بها المعلومات المحاسبية والتي تتسم بالوضوح والشفافية وعدم الغموض والإبهام في المعلومات المحاسبية، عند إعداد وعرض الحسابات والقوائم المالية والتقارير المالية (شاهد و عبد النعيم، 2016) يمكن تعريفه بأنه عملية عرض المعلومات المحاسبية لمختلف الجهات المهتمة بها كالمستثمرين، والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تمكنهم من تقييمها من خلال تحليلها والوقوف على مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة، ويكون لها تأثير على صافي الدخل، والمركز المالي (نور و محمد ناصر، 2019)

2: أهمية الإفصاح المحاسبي

تستمد أهمية الإفصاح من تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المالية والمتمثلة بالمستثمرين والمصرفيين والمقرضين والأجهزة الحكومية وغيرهم من الجهات وهي بمثابة المصادر الرئيسية لاتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعلومات المفصح عليها، وبالتالي فإن القرارات التي تتخذها هذه الجهات تتأثر بافتقار المعلومات المالية والإفصاح غير كافي عن هذه المعلومات لذلك يضعف القرار الذي تتخذه جهة معينة ويسبب آثار سلبية، ونظراً لهذه الأهمية وحاجة المستخدمين لقوائم مالية مضمونة وموثوقة وغير مضللة تكون المرتكز الأساس لاتخاذ القرار السليم. ولجعل الإفصاح أكثر فاعلية وجب توحيد وتسهيل ترجمته لرسم صورة مبدئية وإعطاء نظرة مستقبلية من قبل المستثمرين ومختلف الفاعلين في الاقتصاد في اتخاذ قرارات أكثر دقة ومرونة لتجنب أي حدث يطرأ، ولجعل النظام المالي متوافق أكثر شمولية وتقارب بين مختلف الدول أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من المعايير، ولعل أكثر معياراً يحكم عالم الأعمال وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المختص بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المتشابهة (كرجي، 2017، صفحة 17).

ثانياً: أساليب وطرق الإفصاح وأهمية النسبية لكل طريقة

تتعدد الطرق وأساليب الإفصاح على معلومات المحاسبية وذلك لاختلاف طبيعتها وخصوصيتها وجهة التي تصدرها وسياستها وهدف كل جهة مفصحة لهذه المعلومات، فكلما كانت هذه المعلومات تتبع أسس ومبادئ الحوكمة من نزاهة ومصداقية وشفافية كلما زادت قيمتها النسبية على الجهة المصدرة وعلى المستثمرين وأصحاب المصالح في إعطاء صورة أولية تبين وضعية المصرف وتعاملاته مع العالم الخارجي من خلال استراتيجياته المتبعة في توظيف أمواله.

وفيما يلي يبين الجدول التالي أهم طرق الإفصاح ومتطلباتها وأهميتها النسبية (ياسمينه و خديجة بلحاياي، 2018):

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	أهمية النسبية
القوائم المالية	وتشمل على قوائم أساسية وهي: _ قائمة الدخل أو الحسابات ختامية _ قائمة المركز المالي وكذلك قوائم إضافية وهي: _ قائمة التغير في المركز المالي _ قائمة الأرباح الموزعة _ قائمة تدفقات الخزينة.	تعتبر القوائم المحاسبية العنصر المهم في عملية الإفصاح التي تحدد توجه المستثمر والقرار الاستثماري.
الملاحظات الهامشية	ترد أسفل القوائم المالية وتشمل على: _ طرق تقويم المخزون. _ طريقة الاهتلاك المطبقة. _ التزامات محتملة. _ أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. _ أثر التحويلات للعملة الأجنبية. _ التغير في السياسات المحاسبية.	هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملًا للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها، أي تزيد من ثقة المستثمرين للمعلومات الوارد في القوائم المالية.
التعليقات التي يتضمنها تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما تتضمنه: _ مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. _ مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. _ أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. _ نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.	يزيد من ثقة المستثمرين من المعلومات الواردة بالقوائم المالية. _ على ضوء التقارير تحدد مسؤولية المراجع اتجاه الغير.
المعلومات بين الأقواس	توضح مايلي: _ أي ضمانات على أحد الأصول سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. _ مدى تكلفة الأوراق المالية وسعر السوق. _ سعر التكلفة للبضاعة المتبقية.	توضح بعض المعلومات التي لم ترد في القوائم المالية، وهذا من أجل فتح الاستثمار في الأوراق المالية أمام المستثمرين.
التقارير والجداول الملحقه	أهم هذه الجداول: _ تحليل الأصول، الاهتلاك. _ تحليل المصروفات إلى ثبات ومتغير.	توضح للمستثمر مدى تحكم البنك في سيوروة مختلف تنبئاته وأنشطته الاستثمارية.
تقرير مجلس الإدارة	_ معلومات عن أهداف المشروع. _ النشاط الحالي والمستقبلي له. _ أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. _ الطاقة الإنتاجية _ مشاكل خاصة بإنتاج والتوزيع.	يتضمن كل المعلومات غير مالية التي ترسم استراتيجية البنك في تحقيق أهدافه، بحيث تتضح الصورة للمستثمرين وأخذ القرار الاستثماري استنادا على إدارة ذات كفاءة

إفصاح هيئة الأوراق المالية	_ الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة. _ الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. _ الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. _ تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية، المعايير المحاسبية. _ معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل المعلومات المالية التي قد تؤثر على المصرف وعلى المستثمرين في الأوراق المالية حاليا وفي المستقبل، وقد تفيد في التنبؤ في لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
----------------------------	--	---

ثالثا: أهم معايير المحاسبة الدولية التي تتبعها البنوك في عمليات الإفصاح المحاسبي

1: معيار المحاسبي رقم 01: يعتبر المعيار المحاسبي رقم 01 هو همزة الانتقال من نظام المحاسبي الوطني المحلي إلى نظام محاسبي دولي، فإذا أراد بنك ما أن يقوم بإعداد تقارير مالية وفقا لمعايير دولية فإنه يجب أن يلتزم بمتطلبات معينة منصوص عليها في تلك المعايير والتي يحوزها المعيار (IFRS1) والمسمى " تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى" والتي تتطلب الإجراءات التالية أثناء الإفصاح (رمزي، 2012):

_ يجب على المنشأة تحديد تاريخ والفترة الأولى لتبني معايير التقارير المالية الدولية، والتي يجب عليها بعد ذلك الامتثال والالتزام بكل المعايير سارية المفعول في تاريخ الإبلاغ.

_ الانتقال من المعايير الكلاسيكية إلى المعايير المالية الدولية أثناء إعداد الميزانية الافتتاحية وهي فترة التي تلي الإبلاغ عن ذلك وهي نتيجة فعلية لتطبيق معيار المحاسبي.

_ اتباع مجموعة من القواعد والمبادئ الموحدة لقياس بنود القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية وهذا لضمان الوثوقية والمقارنة والشفافية للمعلومات المالية المقدمة.

_ التعرف على الأصول والالتزامات والمصروفات التي يجب الاعتراف بها وكذلك التي لا يجب الاعتراف بها وفق معايير الدولية.

_ معرفة عناصر وبنود القوائم المالية التي يتم تحديثها وإعادة تصنيفها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

_ التعرف على الإعفاءات الاختيارية والاستثناءات الإلزامية التي تضمنها المعيار من تطبيق بأثر رجعي.

2: المعيار المحاسبي رقم 07: يهدف هذا المعيار إلى الإلزام بتوفر المعلومات حول الإبلاغ المالي وذلك من خلال تتبع مسار التغيرات التاريخية في التدفقات النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة والذي يصنفها حسب مصدرها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بحيث يتسنى للمستثمرين معرفة كيفية توليد النقدية واستخدامها (صالح و بورهرين فتيحة، 2010).

3: المعيار المحاسبي رقم 08: يبين هذا المعيار السياسات التي ينبغي على البنك الإفصاح عنها وتتمثل فيما يلي (فضيل):

_ أسس القياس والتقييم المستخدمة في إعداد البيانات المالية مثل (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستدلالية، القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للتحقق).

_ سياسة توحيد البيانات المالية.

_ السياسة المتبعة في تحويل العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.

_ السياسة المتبعة في عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.

_ السياسات المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل.

_ سياسة الاهتلاك وتقييم المخزون.

__ سياسة المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

4: المعيار المحاسبي رقم 24: من أجل تمكين المستثمرين من فهم المركز المالي للمنشأة بشكل أفضل وتكوين وجهة نظر حول آثار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك.

5: المعيار المحاسبي رقم 30: نظرا لتمييز نشاط البنوك عن المؤسسات الأخرى، فقد خصصت اللجنة الدولية المعيار رقم 30 والخاص بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها، والذي كان أول صدور له في سنة 1989، وبما أن كل المعايير تخضع باستمرار للدراسة والتقييم على ضوء التطورات الاقتصادية وظروف الفترة، فقد تم تعديل بعض المصطلحات كما تم تعديل الفقرة رقم 24 والفقرة رقم 25 من المعيار في سنة 1998، وتمت التعديلات بالإشارة إلى المعيار رقم 25 الذي يتناول الاستثمارات وأيضا بموجب ما جاء في المعيار رقم 39 الخاص بالأدوات المالية، كما تم تعديل الفقرات 26، 27، 50، 51 من المعيار بالإشارة إلى المعيار رقم 10 الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وكذا ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 37.

ومن المعروف أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 قد استغرق وقتا طويلا قبل إصداره في شكله النهائي، حيث أصبح مطبقا بداية من يناير 1991 بعد أن تم التصديق عليه عام 1990 واتبع لإصداره مسودتين تحت رقم: 29 و34. وكما سبق الإشارة فإن البنوك تخضع أيضا لمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير محاسبية أخرى مثلا رقم 1، 24، 7، 32، 39. يبقى المعيار الدولي رقم 30 الأساس في مجال الإفصاح بالنسبة للنشاط المصرفي، ولقد ركز المعيار على جميع التفاصيل الخاصة بالمواضيع التالية:

__ السياسات المحاسبية. __ قائمة الدخل. __ الميزانية وخارج الميزانية.

__ خسائر القروض والسلفيات. __ المخاطر المصرفية العامة.

__ الأصول المرهونة كضمانات وأنشطة الأمانة. __ العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

وقد تم إصدار المعيارين 32 و39 كمعيارين منفصلين ولكنهما يطبقان عمليا بصيغة واحدة لأنهما يتناولان ظاهرة محاسبية واحدة، ويرسَى المعيار 39 مبادئ الاعتراف والمقياس والإفصاح عن المعلومات المتصلة بالأدوات المالية في القوائم المالية ويزيد بدرجة كبيرة في استخدام محاسبة القيمة العادلة وخاصة في الجاني الأصول من الميزانية العمومية، ورغم إدخال هذا المعيار حيز التنفيذ إلا أن الهيئات الواضحة للمعايير لا تزال تتدارس مزايا وعيوب إدخال محاسبة القيمة العادلة والمخاطر المرتبطة بها، ودليل التعديلات حاصلة عليه بعد الأزمة المالية 2008 (زونية، 2015).

رابعا: دور المعلومات المحاسبية المالية بحكمة المؤسسية

لقد عرفت حوكمة المؤسسات بالنظام الذي تقاد وتراقب به أي مؤسسة مالية، والمعلوم الذي يقود المؤسسة هم المسيرين، والمعلوم أيضا أن الذي يتحكم في المعلومات المحاسبية والمالية هم المسيرين أيضا، وهذا ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه المؤسسات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق دالة هدفهم وفق طرق قانونية أو غير قانونية تلي لهم طموحهم، وهذا ليس بالشيء الغريب فحسب النظرية الإيجابية للوكالة.

فالفرد من المفروض أن يكون عاقلا، فهو يفكر ويخطط قبل أن يقرر من أجل بلوغ هدف أو على الأقل البحث عنه بفكرة تعظيم المنفعة، ولن المسيرين أحسن من المعلومات المالية والمحاسبية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة.

وهذا ما يرهق بال المساهمين، لكن الخلل في العلاقات التعاقدية لم يقتصر على المساهمين والمسيرين فحسب بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء أي جميع الأطراف الفاعلة الأخرى الذين تهمهم مصالح المؤسسة حسب نظرية الأطراف الفاعلة وحسب مفهوم الخيارات التسيرية الذي أدخله Charreaux والذي حدد من خلاله منطقة للنفوذ وسلطة للمسيرين، لا تخضع لأية رقابة من قبل الشركاء، وهذا ما يكون في

صالح المسيرين لتحقيق أهدافهم التي لن تكون في صالح المساهمين طبعاً. وعليه وحسب النظرية الإيجابية للوكالة TPA لكل من Jensen et mekting فإن المؤسسة تعتبر كوحدة تلعب دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع العقود في مركز محتمل من طرف المسيرين، وعليه فالحديث يركز على أهمية تدنية التكاليف الوكالة التي تتعلق بانخفاض قيمة المؤسسة الناتجة عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية المساهمين، المسيرين، أجراء، دائنين، المستثمرين وغيرهم.

يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير المؤسسة من هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائجها والحالة المالية لها فحسب، بل تتعداها لكونها مكاناً لكل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين مساهمهم، مسير ومقرض، وبالرغم من التصور الجديد لدور المحاسبة وأهميته إلا أن محدوديته قد تتجسد في عدة مناحي أهمها: علاقة المسيرين بمسار معالجة المعلومات، والتي تتسم بتحكم هؤلاء في كل ما يتعلق بمعالجة البيانات المترجمة لنشاط المؤسسة بالإضافة لتسيير نتائجها عن طريق استغلال الخيارات المحاسبية التي يقيها التنظيم المحاسبي في أيادي المسيرين، والمتعلقة أساساً باختبار طرق المعالجة المحاسبية التي يرونها ضرورية، وهذا فيما يتعلق بالمعلومات التي يعد الإفصاح عنها ملزماً.

أما فيما يتعلق بباقي المعلومات الأخرى التي لا يعد الإفصاح عنها ملزماً مخرجات محاسبة التسيير فإنه للمسيرين الخيار المطلق في التعامل بشأنها، إذ لا يخضع لأي تنظيم أو إلزام بقدر تصور الإدارة، وهو ما يجعل من التقارير المالية السنوية للحسابات باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات حول أداء المؤسسة الداعمة المفضلة للمسيرين ضمن استراتيجية السيطرة التي تمارسها المسيرين بقدر إعطاء الصورة العامة للمؤسسة بواسطة المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بخدمة مصالحهم (حسياني و أمين ، 2016).

الجانب التطبيقي للدراسة:

1: منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على جمع بعض الآراء والتوجهات من خلال استمارة الاستبيان فأخذنا عينة من مجتمع الدراسة لمجموعة من الموظفين في بنك بدر بولاية تيارت وكذا الفرع التابع لها بدائرة مهدية ليتم تعميمها في الأخير وهذا لتباين نفس النظام المحاسبي في البنوك الجزائرية حيث كان عدد العينة حوالي 34 فرداً وهذا لمعرفة آرائهم حول مدى أهمية الإفصاح المحاسبي من جهة وقياس مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى والذي يكون وفق أطر وقواعد تحمي مصداقيته وجودته مما يؤدي إلى تفعيل دور الحوكمة في تحسين القوائم المالية، وتجنب المخاطر التشغيلية وهذا ما يجعل له دور ريادي في جلب المستثمرين.

حيث كانت أسئلة الاستبيان منقسمة إلى محورين بحيث يعالج كل محور ما يلي:

المحور الأول: كانت عبارة عن أسئلة بسيطة تعالج في محتواها أهمية الإفصاح المحاسبي وإبراز من جهة أخرى جودة القوائم المالية، من خلال احترامها في شكلها ومضمونها وشفافية ومصادقية الأرقام المسرح بها وهذا ما يعكس في طياتها قياس دور الريادي لتفعيل الحوكمة التشغيلية، وبالتالي استهداف مستخدميها وخاصة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

المحور الثاني: تم تركيب أسئلة بسيطة تقيس مدى تطبيق أهم المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية حيث كان كل سؤال يحمل في محتواه معيار معين، إضافتنا إلى دور هذه المعايير في تأثير على المستثمرين، فمن خلال إجابات الاستبيان يتضح مدى تطبيق هذه المعايير التي تم الإشارة عليها في الجانب النظري.

2: عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

سنبين في هذا الجزء نتائج الدراسة حول أثر وأهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على كسب ثقة المستثمرين بالنسبة للبنوك الجزائرية.

1/2: قياس ثبات الأداة

لغرض تطبيق الدراسة كان لابد من معرفة مدى أصحية وثبات محاور المكونة للدراسة ككل فقمنا بإجراء اختبار ألفا كرو نباخ (a-cronbach) وجدول التالي يبين نتائج القياس:

الجدول رقم 01: معامل الثبات ألفا كرو نباخ للمتغيرات ككل.

المحاور	معامل الثبات
عدد العناصر	16
معامل الثبات	0,71

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss

كانت عناصر المكونة للدراسة 18 عنصرا ولغرض رفع من نسبة معامل الثبات ومعالجتها تم إخراج عنصرين من اختبار الثبات لنصل إلى نسبة 71% وهي نتيجة مقبول لإجراء الدراسة.

2/2: تحليل البيانات الشخصية

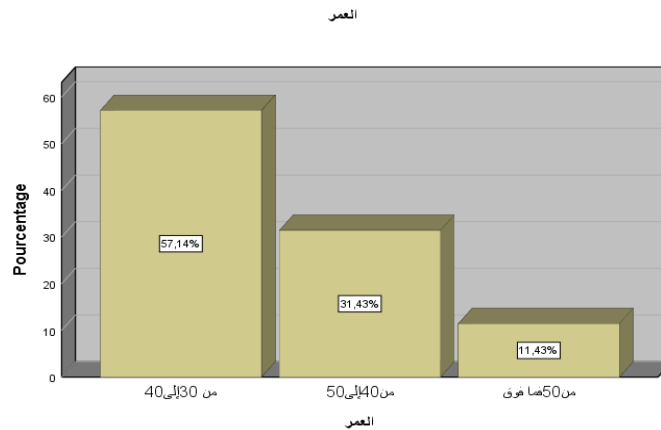
1_ العمر

سنعرض في هذا الجدول توزيع المبحثن حسب متغير العمر والذي بدوره يضم مختلف الفئات العمرية التي تنشط في البنك والتي لها تأثير على الأداء التشغيلي له، فهناك من يعتمد على عنصر التجربة واعتيادية ونسق الكلاسيكي في العمل وهناك من يفضل طاقات جديدة مزوجة بخبرة الذين سبقوهم وتكوينهم على النسق الجديد الذي يعتمد على تكنولوجيا المالية

والجدول رقم 02: يوضح توزيع متغير العمر

متغير العمر	التكرار	النسبة المئوية
الفئة الأولى للمتغير	من (30-40)	57,14
الفئة الثانية للمتغير	(40-50)	31,41
الفئة الثالثة للمتغير	من 50 فأكثر	11,43
المجموع		100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS



رسم بياني رقم 01: أعمدة بيانية لتوزيع متغير العمر

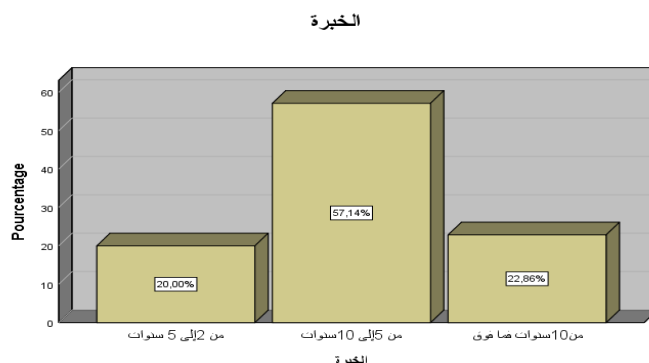
يتضح من خلال الجدول التكراري وتمثيل البياني لتوزيع متغير العمر أنه أعلى نسبة كانت الفئة العمرية من 30 إلى 40 بنسبة 57,14% تليها الفئة العمرية من 40 إلى 50 بنسبة 31,43 بينما أدنى نسبة كانت من 50 فما فوق بلغت 11,43.

2_ الخبرة

الجدول رقم 03: يبين توزيع متغير الخبرة:

متغير سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من 2 إلى 5 سنوات	07	20
من 5 إلى 10 سنوات	20	57,1
من 10 فما فوق	08	22,9
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS



رسم البياني رقم 02: أعمدة بيانية لتوزيع متغير الخبرة

يتضح من خلال الجدول أن الفئة التي تشغل أكبر عدد من مناصب هي التي لها سنوات خبرة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات وهذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك وهذا لتراكم المهارات المكتسبة مع مرور السنوات ثم تليها من 10 سنوات فما فوق وبعدها من 2 إلى 5 سنوات خبرة في الأخير.

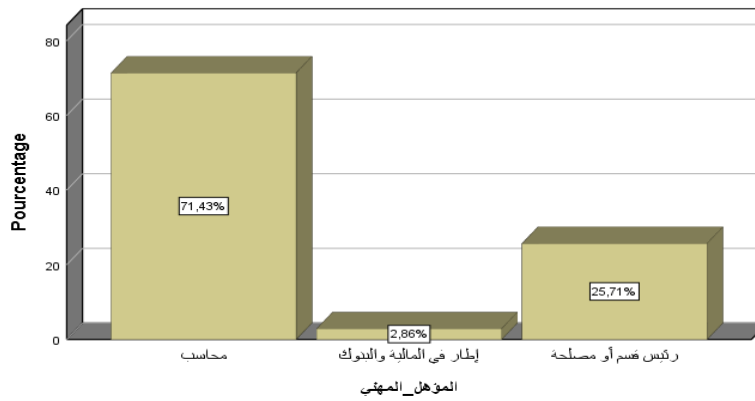
3_ المؤهل المهني

الجدول رقم 04: يبين توزيع متغير المهني

متغير المهني	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	25	71,4
إطار في المالية والبنوك	01	2,9
رئيس قسم أو مصلحة	09	25,7
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS

المؤهل_المهني



الرسم البياني رقم 03: الأعمدة البيانية لمتغير المؤهل المهني

يتضح من الجدول التكراري والأعمدة البيانية أنه فيه توازن بالنسبة للمؤهل المهني بحيث أنه أعلى نسبة متواجدة في البنك هي المحاسبين حيث بلغت نسبتهم 71,43 تليهم رؤساء الأقسام بنسبة 25,71 وفي الأخير نسبة إطارات بلغت 2,86.

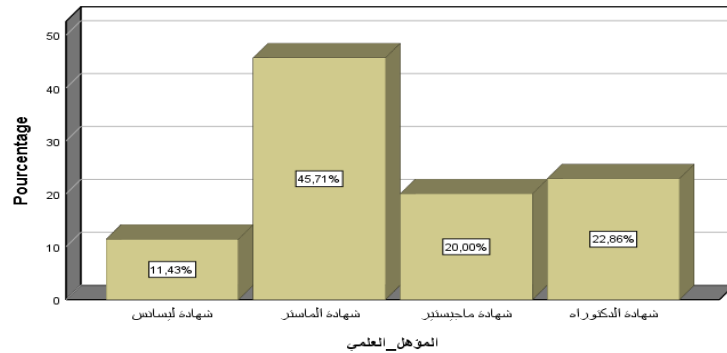
4_ المؤهل العلمي

الجدول رقم 05: يبين توزيع متغير المؤهل العلمي

المتغير المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	04	11,4
ماستر	16	45,7
ماجستير	07	20
الدكتوراه	08	22,9
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS

المؤهل_العلمي



Note de bas de page

الرسم البياني رقم 04: الأعمدة البيانية لمتغير المؤهل العلمي

من خلال مما يوضحه الجدول التكراري والأعمدة البيانية نلاحظ تفاوت عمال البنك من خلال الشهادات المكتسبة فنلاحظ أنه حاملي شهادة الماستر يحتلون المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية الماجستير وثمًا ليسانس وفي الأخير شهادة الدكتوراه، وهذا ما يعكس تبادل الخبرات والمهارات ومعلومات بين المستويات الأربعة وخاصًا في مجال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي واستخدامها يؤدي إلى رفع جودة القوائم المالية.

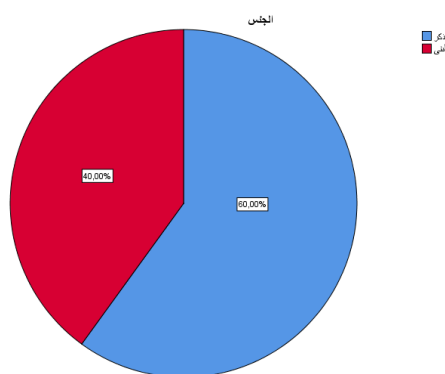
5_ الجنس

يعبر متغير العمر عن فئتين الذكور والإناث العاملين في البنك الذين يمثلون وجهات نظر مختلفة أو مشتركة، حول موضوع الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية،

الجدول رقم 06: يبين توزيع متغير الجنس

متغير الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	21	60
الإناث	14	40
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS



الرسم البياني رقم 05: الدائرة النسبية لمتغير الجنس

يبين الجدول التكراري والدائرة النسبية أنه الفئة الغالبة هي فئة الذكور وتليها فئة الإناث، ويعتبر هذا المتغير مهم في أخذ التوجه ورأي في اختبار الفرضيات حول أهمية الإفصاح المحاسبي وفق المبادئ معايير محاسبة الدولية وأثره على المستثمرين.

3/2: اختبار الفرضيات.

1_ الفرضية الأولى: تؤثر جودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية على كسب ثقة المستثمرين.

وللتأكد من صحة الفرضية قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، الجدول رقم 07: يوضح ذلك:

مجال الدراسة	عدد العينة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال 01	35	1	5	4,17	0,7
المجال 02	35	2	5	3,45	1,06
المجال 03	35	2	5	3,34	1,05
المجال 04	35	2	4	2,77	0,87
المجال 05	35	1	5	4,45	0,78

المجال 06	35	4	5	4,57	0,5
المجال 07	35	2	5	3,97	0,61
المجال 08	35	4	5	4,31	0,47

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة كانت في مجال من 3 إلى 4 وأغلبها يقترب من نسبة 4 حيث كانت أعلى نسبة 4,57 بالنسبة للمجال 06 " تزيد قوة وثقة المصرف من خلال الإفصاح الدوري الدقيق للقوائم المالية مع إشراك مبدئي المسائلة من خلال التصويت "، وأدنى نسبة كانت حول مجال 04 " يعبر الإفصاح المحاسبي عن الصورة الحقيقية للبنك، أما مجالات الدراسة الأخرى مجال (01،05،07،08) فكانت تؤكد صحة الفرضية من خلال توجه المستجوبين إلى أنه يوجد أثر إيجابي للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معيار الجودة لكسب ثقة المستثمرين.

ومن أجل اختبار الدلالة الإحصائية لمجالات الدراسة تم تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

الجدول رقم 08: نتائج اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للمحور الأول.

مجال الدراسة	مجموع التباين	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة فيشر F	القيمة الإحتمالية
المجال 01	بين مجموعتين	0,43	01	0,84	0,77
	داخل مجموعتين	16,92	33		
	كلي	16,97	3684		
المجال 02	بين مجموعتين	0,68	01	0,595	0,446
	داخل مجموعتين	38,00	33		
	كلي	38,68	34		
المجال 03	بين مجموعتين	0,005	01	0,004	0,949
	داخل مجموعتين	37,881	33		
	كلي	37,886	34		
المجال 04	بين مجموعتين	1,219	01	1,612	0,213
	داخل مجموعتين	24,952	33		
	كلي	26,171	34		
المجال 05	بين مجموعتين	0,305	01	0,493	0,487
	داخل مجموعتين	20,381	33		
	كلي	20,686	34		
المجال 06	بين مجموعتين	0,119	01	0,465	0,500
	داخل مجموعتين	8,458	33		
	كلي	8,571	34		

المجال 07	بين مجموعتين	2,519	01	2,519	0,008
	داخل مجموعتين	10,452	33	0,317	
	كلي	12,271	34		
المجال 08	بين مجموعتين	0,233	01	0,233	0,312
	داخل مجموعتين	7,310	33	0,222	
	كلي	7,543	34		

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات SPSS ملاحظة: مستوى الدلالة 0,05

من خلال جدول التباين الأحادي يتبين لنا أن جميع مجالات الدراسة باستثناء المجال 07 تأخذ قيمة احتمالية أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود فروق بين المجموعتين مما يدل على توافق الآراء بين مستجوبين سواء ذكور أو إناث حول أثر الإفصاح ذو جودة على قوائم المالية لكسب ثقة المستثمرين.

2_ الفرضية الثانية: قياس مدى امتثال البنوك الجزائرية للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية

ولغرض التأكد من صحة الفرضية سنحاول اختبار مجالات الدراسة التي تم صياغتها وفق بعض المعايير الأساسية التي تتبع في إعداد القوائم المالية، ومن هنا سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهم.

الجدول رقم 09: يوضح ذلك

مجالات الدراسة	عدد العينة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال 01	35	2	5	3,51	1,03
المجال 02	35	4	5	4,14	0,35
المجال 03	35	2	5	3,37	0,87
المجال 04	35	1	5	3,37	0,97
المجال 05	35	1	5	3,25	1,03

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS

من معطيات الجدول يتبين لنا أن متوسطات الحسابية لمجال الدراسة تنحصر في مجال من 3 إلى 4 وهو ما يعكس إجابات المستجوبين في أنهم يتبعون معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد القوائم المالية وهذا التوافق يجعل مراجعتها وتقييمها ووقوف على نقاط القوة الضعف أمرا سهلا بالنسبة لمستخدميها خصوصا المستثمرين الأجانب.

ولتأكد من دلالتها الإحصائية تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

الجدول رقم 10: يبين تحليل التباين الأحادي لمجالات الفرضية

مجموع التباين	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة فيشر F	القيمة الاحتمالية	مجالات الدراسة
بين مجموعتين	1	0,576	0,526	0,474	المجال 01
داخل مجموعتين	33	1,096			
كلي	34				
بين مجموعتين	1	0,00	0,00	1,00	المجال 02
داخل مجموعتين	33	0,13			
كلي	34	1,219			
بين مجموعتين	1	0,756	1,612	0,213	المجال 03
داخل مجموعتين	33				
كلي	34	0,171			
بين مجموعتين	1	0,970	0,177	0,677	المجال 04
داخل مجموعتين	33				
كلي	34	1,376			
بين مجموعتين	1	1,070	1,286	0,265	المجال 05
داخل مجموعتين	33				
كلي	34				

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج SPSS مستوى الدلالة: 0,05

نلاحظ من خلال جدول التباين الأحادي، أن القيمة الاحتمالية لمجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، ومنه فإنه يتأكد بأن المستجوبين يتجهون من خلال إجاباتهم إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تساهم وتسهل قراءة وتحليل القوائم المالية من طرف مستخدميها وخاصة المستثمرين الأجانب بسبب التوافق في بنائها.

الخاتمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي المبدئي أساسي الذي تقوم عليه الحوكمة، وذلك كونه يعتبر مصدر لمستخدمي القوائم المالية، في تحديد الوضعية المالية لأي منشأة كانت في الحاضر وتنبؤ بأدائها في المستقبل بناء على تحليل القوائم المالية والمعلومات الملحق بها، واستفادة منها في اتخاذ القرارات التي تخدم المنشأة بالنسبة للمسير بها أو للغير مثل المستثمرين.

وكون البنوك أحد الممولين الرئيسيين لنشاط الاقتصادي ودعم التنمية في أي بلد، فهي تسهر إلى توسيع نشاطها من خلال الاستثمارات المالية والحقيقية، وهذا يتوجب ضرورة الإفصاح الدوري لقوائم المالية وفق معيار الجودة، التي تتسم بالمصداقية والشفافية وخلوها من الأخطاء المحاسبية حتى يتسنى لمستخدميها بتقييم الأداء المالي وتشغيلي لها واتخاذ القرار الاستثماري.

ولغرض تحسين جودة القوائم المالية، قام مجلس المحاسبة الدولية بوضع معايير للإفصاح بحيث تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة لتطبيق عالميا، وهذا ما يسهل قراءتها وتحليلها بسبب توحيدها وتوافقها مما جذب المستثمرين الأجانب وعلى هذا الأساس يتبنى النظام البنكي الجزائري معايير المحاسبة الدولية.

نتائج الدراسة: توصلت دراستنا إلى نتائج التالية:

- 1_ يعتبر الإفصاح وفق معايير محاسبة الدولية من أهم ركائز الحوكمة المصرفية لتحسين الأداء المصرفي، وتحسين جودة القوائم المالية وجعلها أكثر وضوحا لمستخدميها.
- 2_ معرفة معايير محاسبية لبناء القوائم المالية تسهل عمل مجلس الإدارة.
- 3_ التقيد بمتطلبات الإفصاح المحاسبي للقوائم مالية تحمي المصارف من تلاعبات وتجاوزات في قوائم المالية وتؤدي إلى تشجيع جذب الاستثمار.
- التوصيات

- 1_ تكوين وتأهيل الكوادر المحاسبية لتطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية.
- 2_ الاستفادة من خبرة الدول الرائدة في مجال تطبيق معايير محاسبة الدولية في إفصاح القوائم المالية.
- 3_ احترام الآجال المحددة لكشف القوائم المالية وفق معايير محاسبة الدولية لضمان جودتها.
- 4_ تفعيل دول لجان المراجعة والرقابة الداخلية في متابعة جودة الإفصاح.

قائمة المراجع:

1. أ. بن فريخ زونية. (2015). متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية_ دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صفحة 49_72.
2. إلياس شاهد، و دفرور عبد النعيم. (2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق معايير المحاسبة الدولية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، صفحة 149_160.
3. جودي محمد رمزي. (2012). تبني معايير التقارير الدولية للمرة الأولى المعيار (IFRS1). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية(12)، صفحة 226_242.
4. عبد الحميد حسياني، و بن سعيد أمين . (2016). أثر تبني النظام المحاسبي المالي في تفعيل متطلبات الحوكمة. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 1(1)، صفحة 119_135.
5. عبد الناصر إبراهيم نور، و بركة محمد ناصر. (2019). أثر الإفصاح المالي وغير مالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 22(1)، صفحة 43_61.
6. عمارة ياسمين، و خديجة بلحاياني. (2018). أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير_ وحدة المدية_. (1)، صفحة 1_28.
7. فارس فضيل. (بلا تاريخ). أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات .
8. محمد باقر كرجي. (2017). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار(مذكرة ماجستير). كلية الإدارة والاقتصاد، القادسية: جامعة القادسية.
9. مرازقة صالح، و بورهرين فتيحة. (2010). المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية. مجلة الاقتصاد والمجتمع(06)، صفحة 83_95.